

الغانم يترأس وفد الشعبة البرلمانية للمشاركة في «الاتحاد البرلماني الدولي»



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله رئيس رابطة العالم الإسلامي في السعودية د.عبدالله بن عبدالمحسن والوفد المرافق له بحضور حمود الحمدان ومبارك الحريص

يتوجه وفد الشعبة البرلمانية برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إلى مدينة جنيف السبت المقبل للمشاركة في اجتماعات المؤتمر الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي الذي يعقد خلال الفترة من 15 إلى 20 من مارس الجاري. ويضم وفد الشعبة البرلمانية كلا من الأعضاء فيصل الشايح وجمال العمر وصالح عاشور وسيف العازمي وعبدالله الطريجي وماضي الهاجري وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري. وسيساهم وفد الشعبة البرلمانية في اجتماعات المؤتمر الـ 130 للاتحاد، التي يجري خلالها انتخاب رئيس الاتحاد ونوابه، والنظر في طلبات إدراج البند الطارئ، كما سيشارك في المناقشة العامة حول موضوع الاتحاد البرلماني الدولي في هذه الدورة وهي بعنوان «تجديد التزامنا بالسلام والديموقراطية». وسيشارك وفد الشعبة البرلمانية في اجتماعات الجان

العربية والإسلامية، ممثلة في د.عبدالله بن عبدالمحسن يرافقه كل من د.صالح العابد، ود.سعد الشهراني، ومحمد المدجوعي، ويدر القحطاني. وجرى خلال اللقاء الذي حضره النائبان حمود الحمدان ومبارك الحريص بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك كما تم تبادل الهدايا التذكارية بين الجانبين. من جانب آخر استقبل الغانم سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى دولة الكويت يوجين ولغفارت. وجرى خلال المقابلة التي حضرها النائبان سعد الخفقور وعبدالله التميمي بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، كما تم التطرق إلى أهم التطورات الجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما استقبل رئيس مجلس الأمة أمير قبيلة بني خالد في المملكة العربية السعودية الشقيقة الشيخ خالد الناييف آل عريعر.

اللجنة التنفيذية، وتقرير الأمين العام حول أنشطة الاتحاد لعام 2013، وتقارير الاجتماعات المتخصصة، وتطبيق إستراتيجية الاتحاد للأعوام 2012 - 2017، والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، والنتائج المالية للعام 2013. ويتضمن المؤتمر عرض تقارير حول جهود الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز الديمقراطية والبرلمانات، واستعراض أنشطة الجان المتخصصة وبقية أجهزة الاتحاد وهي اجتماع النساء البرلمانيات، ولجنة حقوق الإنسان البرلمانية، ولجنة مسائل الشرق الأوسط، وفريق العمل المعني بقبرص، ولجنة تعزيز واحترام القانون الإنساني، وفريق المساواة بين الجنسين، وفريق الاستشاري المعني بنقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، واجتماع البرلمانيين الشباب، وسيعقد على هامش الاجتماع الدولي عدد من اللقاءات التنسيقية للمجموعات الخليجية

وتناقش موضوع التوجه نحو القدرة على مواجهة المخاطر والأخذ في الاعتبار التوجهات الديموقراطية والقبول الطبيعية. أما اللجنة الدائمة الثالثة «الديموقراطية وحقوق

الدائمة للاتحاد، وهي اللجنة الدائمة الأولى «السلام والأمن الدولي»، وتناقش موضوع دور البرلمانات في عالم خال من الأسلحة النووية، واللجنة الدائمة الثانية «التنمية المستدامة والتمويل والتجارة»،

ويتضمن جدول أعمال الاجتماع 194 للمجلس الحاكم للاتحاد إقرار جداول الأعمال، ومحاضر الدورة الماضية للمجلس، والإطلاع على تقرير الرئيس حول نشاطه منذ الدورة 193 للمجلس الحاكم، ونشاطات

وتناقش موضوع التوجه نحو القدرة على مواجهة المخاطر والأخذ في الاعتبار التوجهات الديموقراطية والقبول الطبيعية. أما اللجنة الدائمة الثالثة «الديموقراطية وحقوق



الحريص لإنشاء ممشى رياضي في سلوى وبيان

قدم النائب مبارك الحريص اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا لفوائد الرياضة بشكل عام على صحة الإنسان، ونظرا لعدم وجود ممشى رياضي في بعض المناطق. لذا اقترح الآتي: أن تقوم وزارة الشباب بإنشاء ممشى رياضي في منطقتي سلوى وبيان.

الشايح يسأل العبدالله عن أسباب عدم التجديد لوكلاء ووكلاء مساعدين



قدم النائب فيصل الشايح سؤالاً لبرلمانها إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله جاء فيه: تبيين وجود عدد كبير من الوكلاء والوكلاء المساعدين ومن في حكمهم ومستواهم الوظيفي ممن صدر في حقهم مراسيم تعيين وانتهت مدته، ولم يتم التجديد لهم أو إنهاء أعمالهم أو البت في وضعهم الوظيفي بعد انتهاء مدة المرسوم، لذا أرجو الاجابة عن الأسئلة التالية: كم عدد من صدر بحقهم مرسوم تعيين وانتهت مدة تلك المراسيم من الوكلاء والوكلاء المساعدين ومن في حكمهم ولم يتم التجديد لهم أو إنهاء أعمالهم أو البت في وضعهم الوظيفي؟

طنا: ننتظر البديل الإستراتيجي للرواتب لتحقيق العدالة

وتكافؤ الفرص وهي إحدى دعائم المجتمع، وهو ما أكدته المادة السابعة من الدستور، التي تنص على أن العدل والمساواة من دعائم المجتمع، وعليه فلا يجوز التفاوت الحادث في الرواتب بين العاملين في الدولة، رغم تساويهم في المؤهلات العلمية الحاصلين عليها». وتتمنى طنا أن يكون ديوان الخدمة المدنية انتهى من إعداد تصوره بشأن

الخدمة من بديل إستراتيجي للرواتب بالنسبة للمواطنين العاملين في القطاع العام والخاص، حتى نستطيع أن نبتدي رأينا فيه، وهو الذي يأتي انسجاما مع مطالباتنا المستمرة بضرورة توحيد سلم الرواتب بين العاملين في الدولة، والذي تمت ترجمتها عبر اقتراح بقانون تقدمت به بشأن توحيد سلم الرواتب». وأضاف طنا «أن المشرع حرص على مبدأ العدالة



طالب النائب محمد طنا الحكومة بالإسراع في تقديم بديلها الإستراتيجي لسلم الرواتب إلى لجنة تنمية الموارد البشرية، متمنيا أن يكون بديل الحكومة على مستوى طموح المواطنين وتطلعاتهم، وأن يحقق العدالة الغائبة بين الموظفين العاملين في الدولة. وقال طنا في تصريح له «ننتظر ما ستقدمه الحكومة ممثلة في ديوان

الجلال يدعو وزيرة الشؤون إلى معالجة القصور في الحضانة العائلية

بأن أحد أبناء دار الحضانة يتاجر بها؟ وفي ختام تصريحه كشف الجلال عن أنه مع بعض الاقتراحات التي انتهى اليها التقرير لوقف هذه التجاوزات وضد البعض الآخر، مشيرا إلى أنه يؤيد اتخاذ قرار بسحب الجهاز الوظيفي العامل في هذه الدار بشرط تغييره، وضد توصية «وقف جميع الخدمات المقدمة الى النزلاء، مع جعل هذا المبني للمبيت فقط»، مؤكدا أن الخدمات المقدمة للنزلاء واجبا وليس منة.

الاجتماعية والعمل هند الصباح قادرة على معالجة هذا الملف، ووضع النقاط على الحروف، مشيرا إلى أن ذلك يتطلب منها التعامل بحزم مع المنسب في حدوث مثل هذه السلوكيات المجافية لعادات مجتمعنا. وأوضح الجلال أن ملف الحضانة العائلية يفتح معه ملف المخدرات على مصراعيه، فمن أين وكيف تصل المخدرات الى بعض أبناء دور الحضانة؟ وأين الأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات بعد أن أقر التقرير



دعا النائب طلال الجلال وزير الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصباح إلى وضع حلول جذرية لإنهاء الحضانة العائلية في الوزارة، الذين يعيشون في أوضاع في غاية السوء، خلفها تراكم المواقف السلبية دون معالجتها. وقال الجلال في تصريح له أنه وفق تقرير «تشخيص المشكلات الواقعة في بعض البيوت الخارجية التابعة لإدارة الحضانة العائلية»، المعد سلفا من قبل مجموعة من اختصاصيي الإدارة، الذي

الزلزلة: قدمت قانوناً لتجنيس أبناء الكويتية ورفضته الحكومة

الأمير تدفع دائما في اتجاه التهذئة، فربان سفيتتنا يتسم بالحكمة والرؤية الناقبة الصحيحة لجميع الأمور، ودائما ما تغتبت الأيام صحة مواقف الكويت الحكيمه. وأشار إلى القوانين التي تقدم بها ومنها تعديلات على قانون صندوق الأسرة وصندوق المسردين والذان أغلقا دون استفادة الكثيرين وسيعاد فتحهما، والبنوك ملزمة بقبول طلبات المواطنين. وقال أنه كان قد تقدم بقانون إعطاء أبناء الكويتية الجنسية بمجرد الميلاد، أسوة بأبناء الكويتي المتزوج من غير كويتية لكن وزارة الداخلية رفضته، رغم أنه دستوري فمن حق أبناء الكويتية التجنيس لأنهم مواطنون والدستور لم يفرق بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، مردفا ليس ابن الكويتية أولى من زوجة الكويتي التي من بلد أخرى، لكن الحكومة متشدة في هذا الشأن ولا تأجيلها. وحول إذا كانت الكويت ستسحب سفيرها من قطر قال أن سياسة الكويت الخارجية مشهودة لها ولن تسحب سفيرها من قطر، لافتا إلى أن سياسة سمو

السياسي فخرجهم من المجلس جعلهم غير مؤثرين في القرار السياسي ومهما فعلوا في نواتهم فهم يبقون خارج الإطار وهذا ما يجعلهم يحاولون حل المجلس ويروجون لذلك ولكن هذا الشيء لن يحدث، فحل المجلس لن يكون سوى في خيالاتهم المرضية. واستعرض الزلزلة إنجازات المجلس قائلا انه نجح في 2019 والذى صدر بالإضافة إلى قانوني محاكمة الوزراء وجامعة الشداية، منوها الى أنه قيس رئاسة لجنة الأولويات التي تدفع بإقرار القوانين ذات الأولوية مثل الـ BOT وغيره من القوانين التي تدفع في اتجاه تنمية البلد، منتقدا بعض المجلس التي لم تخرج طول تشريعي هدفنا الإصلاح والتطوير بعيدا عن التازيم. وأشار إلى تمديد قانون جامعة الشداية التي كان من المفترض أن تبدأ عملها هذا لسنيا في العديد من الأمور عام 2004 ومدته كانت 10 سنوات حيث طلبت الحكومة التمديد دون تاريخ محدد والزمنهاها بوضع مدة كما الزمنهاها بان يحقق ديوان المحاسبة في أسباب تأخير إنجاز الجامعة وزيادة المبالغ المخصصة لتنفيذها وارتفاع الكلفة من 100 مليون إلى ما

الضوابط البناء بالإضافة إلى طلبها وقتا لدراسة السوق والحد من ارتفاع الأسعار عندما طرح قانون زيادة علوة الأبناء. وأشار إلى أن الاستقرار السياسي يدفع عجلة التطوير ويضع الكويت في مقدمة الدول المتطورة، مؤكدا انه منذ 2005 لم يستمر مجلس بسبب التازيم بين السلطين ما أثر على البلد ككل. وقال هذا المجلس أقوى من الحكومة وسيستمر ويكمل دورته، ربما يكون هناك عدد قليل من النواب يحبون التازيم لكن الأغلبية لا تريد تازيما فعلمنا رقايب تشريعي هدفنا الإصلاح والتطوير بعيدا عن التازيم. وأضاف نجلس مع الحكومة بعيدا عن العناد، لسنيا في مياراة، يعلو فيها الصراخ والطق والطعن كما كان يحدث في بعض المجلس السابقة. **المشهد السياسي** وشدد أن البعض يحاول بث الفتنة لخلق تازيم جديد يدفع لحل المجلس حتى يعودوا إلى المشهد

النواب ليس مع كثرة الاستجابات. وأكد أن الحكومة الحالية لم ترتق إلى مستوى طموح المواطنين وفيها وزراء ليس لديهم القدرة على قيادة وزاراتهم خاصة بعض الوزارات الفنية، ولم يكن أمامنا سوى خيارين إما التازيم والضغط لتغييرها وقد يصل بنا الأمر إلى حل المجلس وهذا لا نريده، والحل الآخر أن نتعامل مع الوضع الحالي كما هو، واخترنا الهدوء خاصة أن سمو رئيس الوزراء وعدنا بأن ينتهج أسلوب الشيخ سعد العبدالله الذي كان غير الوزير الذي لا يستطيع قيادة وزارته وتطويرها ولا يؤدي دوره في استراتيجية الدولة في التنمية دون تغيير الحكومة ككل. وأشار إلى أن الشيخ جابر المبارك يمد يد العون للمجلس، موضعا أن الحكومة الحالية لديها رغبة حقيقية في التعاون مع المجلس، وتقدم مقترحات تصب في هذا الاتجاه منها ما قدمته عند طرح قانون زيادة القرض الإسكاني من 70 إلى 100 ألف دينار، حيث اقترحت أن تكون زيادة الـ 30 ألف في القرض الإسكاني منحة غير مستردة وليست



أكد عضو مجلس الأمة د.يوسف الزلزلة أن مجلس الأمة الحالي من أقوى المجالس النيابية لأنه حصن دستوريا بحكمين لصالحه من المحكمة الدستورية، موضعا أن أعضاء دعاة إصلاح وليسوا دعاة تازيم، حتى إن الاستجابات التي قدمها بعض النواب جاءت بأسلوب راق خال من عبارات التشكيك والتخوين والأصراخ الذي كان يفعله بعض النواب في السابق.

رئاسة المجلس ولفت إلى أن كثيرين كانوا متخوفين عندما اعتلى مرزوق الغانم كرسي رئاسة المجلس كونه كان أحد المعارضين، لكن العكس تماما حدث عندما قام بمهام منصبه في رئاسة المجلس، حيث إنه يتبع نهج رؤساء المجالس السابقين جاسم الخرافي وعلي الرشد في التهذئة، مشيرا إلى أن الغانم لديه توجه للدفع بحالة التناغم بين السلطين ويعمل على إطفاء نار التازيم ويحاول أن يقرب بين السلطين ونجح في ذلك وما زال مستمرا من واقع المسؤولية كريسيس المجلس الأمة، والمشهد الحالي يعبر عن سياسة واعية هدفها تطوير البلد